

## 367292 - هل يجوز المسح على بعض الجبيرة للضرورة؟

### السؤال

أمي وضع شاشا في قدمها؛ لأن بها جرحا، ولكن تستطيع فقط أن تمسح على هذا الشاش من فوق، أما من باطن القدم فالدكتور منعها، وقال: لا تمسحي بالماء، الآن هل ما تفعله صحيح، أن تمسح من أعلى القدم دون الباطن في الوضوء، ويعتبر مجزءاً؟ أم لا بد أيضاً من التيمم؟

### الإجابة المفصلة

سبق بيان حكم المسح على الجبيرة وكيفيته في الموضع بما يغني عن الإعادة، فيرجع إليه: (69796)

أما القدر المجزئ في المسح على الجبيرة، فقد اختلف أهل العلم في القدر المجزئ في المسح على الجبيرة على ثلاثة أقوال.

الأول: أنه يجب مسح جميع الجبيرة، وهو مذهب المالكية، وأصح الوجهين عند الشافعية، والمشهور من مذهب الحنابلة.

قالوا: لأن المسح على الجبيرة بدل عن غسل العضو، وإذا كان يجب تعميم العضو بالغسل لو كان صحيحاً، وجب تعميمه بالمسح.

الثاني: أن يمسح على أكثرها إقامة للأكثر مقام الكل، وهو مذهب الأحناف.

الثالث: أنه يكفي المسح على بعضها كالمسح على الخفين، وهو قول بعض الشافعية.

انظر: "موسوعة أحكام الطهارة" للدبيان (3/455) و "العناية شرح الهدایة" للبابرتی (1/158).

وأقرب الأقوال، والله أعلم: أن الواجب المسح على الجبيرة كلها، لأن الأصل غسل العضو كله، فما عجز عن غسله، وانتقل المسح، لزمه مسح العضو كله بالماء؛ لأنه المقدور عليه، والممكн له، والميسور لا يسقط بالمعسور.

والمسح على الجبيرة، عند القائل به: ليس من باب المسح على الخفين، بل هو أصل بنفسه، مخالف للمسح على الخفين في شروطه، وعامة ما يتعلق به من أحكام.

وعليه؛ فإذا أمكن المسح على الجبيرة كلها، أعلاها وأسفلها، من غير ضرر عليك: وجب ذلك.

وإن كان المسح من أسفل يضر بالجرح، أو يضر بالجبيرة، كما ذكر الطبيب: كفاك أن تمسح على الأعلى، لأنه الممكн لك. وقد قال الله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ) التغابن/16.

قال الشرنبلالي الحنفي رحمه الله:

”ويمسح“ على أكثر ما شد به العضو“: هو الصحيح؛ لثلا يؤدي إلى فساد الجراحة بالاستيعاب.“ وكفى المسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة المفتصل ونحوه، إن ضرها حلها، تبعاً للضرورة؛ لثلا يسري الماء فيضر الجراحة“ انتهى من ”مراقبي الفلاح“ (ص 59).

والله أعلم.